بحث بعنوان:

القطاع السياحي وإمكانات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي

قدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب بجامعة طرابلس

تحت شعار : دور العلوم الاجتماعية في معالجة قضايا المجتمع.

المحور الثامن: دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل.

إعداد: أ. حسين فرج الحويج

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

ملخص البحث

تعد قضية التنويع الهيكلي من الإشكاليات المهمة التي يثار حولها الكثير من الجدل في أغلب دول العالم، وبخاصة تلك المتخصصة في إنتاج وتصدير النفط والغاز، التي تتصف اقتصاداتها باختلالات هيكلية تتجسد في التركز الكبير لمصادر توليد الدخل في سلعة النفط والغاز "الصناعات الاستخراجية"، الأمر الذي يجعلها- أي تلك الاقتصادات- عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، ولعل الانهيار الحالي لأسعار النفط وما نتج عنه من عجوزات مالية في الاقتصاد الليبي لدليل جلي على ذلك، ولذلك كله تسعى العديد من دول العالم لتنويع هياكلها الاقتصادية بما يمكِّنها من تنويع مصادر الدخل وتجنيب اقتصاداتها المخاطر الناجمة عن تركز تلك المصادر في سلعة واحدة، ولهذا فقد تمثلت مشكلة البحث في استمرار تأثر الاقتصاد الليبي بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، الأمر الذي يتجسد في تذبذب حصيلة الصادرات النفطية التي تعد الممول الأساسي للميزانية العامة، وما يؤدي إليه ذلك من الإضرار ببرامج التنمية وبالمستوى المعيشي للمواطن، وقد هدف هذا البحث إلى توصيف ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي، ودراسة الجهود التنموية التي بذلت للتعامل معها، ومدى النجاحات التي تحققت في هذا المجال، وحيث أن القطاع السياحي من أهم القطاعات المرشحة للمساهمة في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي، وذلك نظراً لما تتوفر عليه البلاد من مقومات سياحية مهمة فقد هدف البحث كذلك لاستعراض مقومات النشاط السياحي في ليبيا، وتحليل بعض مؤشرات الاستثمار السياحي، واستعراض بعض مؤشرات الآداء الاقتصادي لقطاع السياحة، والهدف من ذلك هو تبين مدى استغلال المقومات السياحية، ومدى مساهمة هذا القطاع في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي، وقد طرح هذا البحث بعض الآليات التي من شانها زيادة كفاءة القطاع السياحي ورفع مساهمته في تحقيق التنويع الهيكلي المنشود في الاقتصاد الليبي.

واعتمد البحث في الوصول لنتائجه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع في الكتب والبحوث والدراسات المنشورة، وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي تم احتسابها باستخدام البيانات والاحصاءات الواردة في بعض التقارير والنشرات الاحصائية، أما بخصوص حدود البحث، فقد تمثل الإطار المكاني له في ليبيا، والإطار الزماني هو الفترة (1963- 2010).

أولاً: الإطار المنهجي للبحث:

1-1 المقدمة:

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصادات الريعية المعتمدة على مصدر أساسي وحيد لتوليد الدخل يتمثل في قطاع النفط والغاز، وقد كان ذلك سبباً في بروز صفة لازمت هذا الاقتصاد منذ الخطوات الأولى لعملية إنتاج النفط والغاز وتصديرهما بكميات تجارية خلال العام 1963، ألا وهي سيطرة القطاع النفطي على هيكل النشاط الاقتصادي، التي انعكست في تركز واضح لهيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات وهيكل الإيرادات العامة في سلعة النفط.

وتعد ظاهرة الاختلال الهيكلي التي تعبر عن تركز مصادر الإنتاج والدخل في القطاع النفطي- والتي تعاني منها أغلب الدول النامية المنتجة للنفط- مدعاةً لتأثر تلك الاقتصادات بتقلبات أسعار هذه السلعة في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات مماثلة في حصيلة الإيرادات المتأتية عن هذا القطاع، والتي ربما تكون حادة كما هو الحال في الأزمة الراهنة لأسعار النفط، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من مشكلات تمس برامج التنمية، والحياة المعيشية لأفراد المجتمع بشكل عام، ولذلك كله فقد سعت ليبيا من خلال خطط وبرامج التنمية التي تم تنفيذها خلال العقود الماضية ومنذ الخطة الاقتصادية الأولى "الخطة الخمسية 1963-1968" إلى العمل على تنويع مصادر الدخل من خلال دعم القطاعات الانتاجية الرئيسة المتمثلة في قطاعي الزراعة والصناعة لزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

ومن خلال الإحصاءات المتاحة حول هيكل النشاط الاقتصادي يلاحظ بوضوح أن الاقتصاد الليبي لازال يعاني ذات الاختلالات الهيكلية، فقد بلغت مساهمة قطاع استخراج النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 ما نسبته 70% (صندوق النقد العربي، 2013، ص61)، وفي ذات الوقت جاء القطاع الخدمي الذي لم يحض بالكثير من الدعم في المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي، حيث بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970- 2007 في المتوسط ما نسبته 27.9% (فارس وشلوف، 2010، ص11)، ورغم موارد الطاقة الوفيرة التي تمتلكها ليبيا فلازال الاقتصاد الليبي أقل الاقتصادات تنوعاً بين البلدان المنتجة للنفط (صندوق النقد الدولي، 2006، ص3)، ويعود ذلك إلى عوامل متعددة ترتبط بنمط الإدارة الاقتصادية التي طبقت خلال العقود الماضية، التي ساد فيها نمط الاقتصاد الموجه، الذي سيطرت فيه الدولة على مجريات الحياة الاقتصادية، وغاب فيه دور القطاع الخاص، وتدهور مناخ الأعمال بشكل عام (صندوق النقد الدولي، 2006، ص3).

وفي إطار التطورات الاقتصادية العالمية التي أدت إلى تزايد العولمة، وتحرير الأسواق وازدياد حدة المنافسة على المستوى العالمي، وفي ضوء النتائج الضعيفة لسياسات التنويع الهيكلي خلال العقود الماضية صارت الحاجة ملحةً لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يتوافق ومبدأ الميزة النسبية الذي يفضي إلى التركيز على القطاعات التي تتميز فيها ليبيا بمزايا ومعطيات وموارد تعزز من فرص نجاحها وتطورها، ويعد القطاع السياحي وفقاً لما تتمتع به ليبيا من مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية أحد القطاعات المرشحة للمساهمة في تحقيق التنويع الهيكلي المنشود.

ويهدف هذا البحث إلى توصيف ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي، وتقصي مدى إمكانية التعويل على القطاع السياحي للمساهمة في تنويع مصادر الدخل والتقليل من حدة الاعتماد على القطاع النفطي.

1-2 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استمرار تأثر الاقتصاد الليبي بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، الأمر الذي يتجسد في تذبذب حصيلة الصادرات النفطية التي تعد الممول الأساسي للميزانية العامة، وما يؤدي إليه ذلك من الإضرار ببرامج التنمية وبالمستوى المعيشي للمواطن.

1-3 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. توصيف ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي.
2. استعراض المقومات السياحية في ليبيا.
3. تحليل آداء القطاع السياحي ودوره في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.
4. طرح آليات مقترحة لتطوير دور القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.

1-4 منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة أدبيات الموضوع في الكتب والبحوث، والدراسات المنشورة، وإعداد وتحليل بعض المؤشرات الإحصائية من خلال الرجوع لبعض التقارير والنشرات الإحصائية المنشورة وذلك للوصول إلى نتائج بخصوص أهداف البحث.

1-5 نطاق البحث:

1. **النطاق المكاني:** يتحدد النطاق المكاني للبحث بالاقتصاد الليبي.
2. **النطاق الزمني:** يهتم هذا البحث بدراسة الفترة من 1963-2012.

ثانياً: توصيف ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي:

يهدف هذا القسم إلى استعراض مؤشرات درجة التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي، وقبل ذلك يستعرض بدايات بروز وتشكل ظاهرة الاختلال الهيكلي، والجهود التنموية التي بدلت من أجل تنويع الهيكل الاقتصادي في ليبيا.

2-1 بروز وتشكل ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي:

بلغ عدد سكان ليبيا إبان حقبة الاستقلال قرابة المليون نسمة، أغلبهم من سكان الريف والبدو الرحل بنسبة بلغت 80% (عتيقة، 1972، ص16)، وقد كانت المستويات الصحية والتعليمية متدنية جداً، حيث بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال حوالي 30% (عتيقة، 1972، ص17)، أما من الناحية التعليمية فلم تكن الأوضاع أحسن حالاً، حيث بلغ عدد الطلاب خلال العام الدراسي 1950-1951 حوالي 46 ألف طالباً و4 آلاف طالبة، وبلغ عدد المدارس 400 مدرسة ابتدائية وأربع مدارس ثانوية، ولم يزد عدد خريجي الجامعات عن عشرة خريجين (عتيقة، 1972، ص17).

الموارد الطبيعية هي الأخرى كانت شحيحة، فلم تزد نسبة الأراضي القابلة للزراعة عن 10%، ولم تكن لدى ليبيا موارد مائية يعتمد عليها، وقبل اكتشاف النفط ظلت موارد ليبيا محدودة جداً لدرجة لم يكن يعتقد معها بإمكانية وجود أي بوادر للتنمية.

ورغم أن كمية الإنتاج كانت محدودة فقد كان هيكل الاقتصاد الليبي يتمتع بدرجة معقولة من التنوع، حيث بلغت مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP ما نسبته 11.5%، وساهمت الزراعة في ذلك بما نسبته 26.1%، وساهمت التجارة بما نسبته 14%، وذلك خلال العام 1958 (عتيقة، 1972، ص108).

وبعد البدء في إنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية بدأت حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي تزداد بدرجة كبيرة ومتزايدة، بحيث أصبح هذا القطاع ممثلاً لأهم مورد في البلاد، فخلال الفترة 1962-1968 زادت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 28.2% إلى 60.5%، وتزايدت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة من 0.1% خلال العام 1960-1961 إلى 79.19% خلال العام 1968-1969 (عتيقة، 1972، ص ص52، 108).

ويتضح من خلال ما تم عرضه أن ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي إنما نشأت وترعرعت خلال حقبة الستينيات، وقد نجمت عن ظهور النفط في جسد هذا الاقتصاد، وقد كان يفترض أن يتم استغلال الإيرادات المتنامية لهذا المورد في تطوير قطاعات إنتاجية أخرى قادرة له توليد دخل مستدام لا ينضب كما هو الحال بالنسبة للنفط.

2-2 سياسات التنويع الهيكلي من خلال خطط وبرامج التنمية:

وتهتم هذه الفقرة بإلقاء الضوء على السياسات التي اتبعتها الدولة الليبية خلال العقود الماضية لتنويع مصادر الدخل، ومدى النجاحات المحققة في هذا المجال، وينقسم البحث حول هذه النقطة إلى ثلاثة محاور، يهتم الأول باستعراض بعض الخطط والبرامج التنموية التي استهدفت عملية التنويع الهيكلي، ويتناول الثاني بعض مؤشرات الاستثمار وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية، ويركز الثالث على تحليل بعض المؤشرات الخاصة بدرجة التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي المحققة نتيجة تلك الجهود.

2-2-1 التنويع الهيكلي ضمن مستهدفات خطط وبرامج التنمية:

منذ العام 1961، ومع تلك الزيادات الهائلة في الإيرادات العامة الناجمة عن بداية إنتاج وتصدير النفط في الأعوام اللاحقة، بدأ التفكير جدياً في التخطيط للتنمية في ليبيا (التقرير الوطني للتنمية البشرية، 1999، ص53)، وقد ابتدأت عملية التخطيط للتنمية بالخطة الخمسية 1963-1968 التي ركزت بالدرجة الأولى على إرساء دعائم البنى التحتية والهياكل العامة للدولة، وقد تليت تلك الخطة بثلاث خطط أخرى، تمثلت في الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975، وخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980، وخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985، وقد اتسمت الفترة 1986- 2002 بالعمل دون خطط، حيث تم الاعتماد على موازنات تنموية سنوية "موازنات التحول"، ويرد ذلك للانهيار الحاد في اسعار النفط عام 1986، الذي لاحت بوادره التدريجية منذ العام 1982، وقد تم خلال الفترة المذكورة وضع عدة مشاريع لخطط تنموية لم يتم تنفيذها (الزني، 2010، ص ص5-11)، وقد تم بعد ذلك العمل بموجب موازنات تنموية سنوية (الزني، 2010، ص ص1-9).

واستهدفت كافة الخطط والبرامج التنموية التي تم تنفيذها في ليبيا تنويع هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتنمية الصادرات غير النفطية، وتنويع مصادر الدخل "الإيرادات غير النفطية" وتحرير الاقتصاد من هيمنة النفط (الزني، 2010، ص1).

وفي الوقت الذي وجه فيه الإنفاق الاستثماري المخصص لسنوات الخطة الاقتصادية 1973-1975 لقطاعات البنية التحتية التي لم تنخفض حصتها في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت عن 30% خلال الفترة 1973-1975 (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010، ص147)، فإن الخطة الخمسية 1976-1980 قد اعتمدت استراتيجية تقوم على تشجيع قطاع الصناعة لزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد ركزت على البدء في إقامة الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية (الزني، 2010، ص5)، كما ركزت أيضاً على دعم

القطاع الزراعي، مستهدفة تحقيق نمو معقول في الناتج الزراعي لزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية (ليبيا في عشرين عاماً، 1989، ص235)، أما الخطة الاقتصادية 1981–1985 فقد اعتمدت استراتيجية تنص على السير في ذات الاتجاه، بحيث تزداد إنتاجية عوامل الإنتاج ويتم التركيز على إعطاء الأولوية للتعليم المهني، والاستمرار في دعم قطاعي الزراعة والصناعة.

2–2–2 المخصصات الاستثمارية لخطط وبرامج التنمية:

للوقوف على حجم الاستثمارات المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال خطط وبرامج التنمية التي نفدت خلال العقود الماضية، وتبيُّن الأهمية النسبية التي حظيت بها مختلف القطاعات الاقتصادية في إطار سياسات التنويع الهيكلي ينظر للجدول رقم (1) الذي يبين أنماط توزيع التكوين الرأسمالي الثابت المخطط على الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1970–2006، ويتضح من الجدول ما يأتي:

1. في عام 1970 حظى قطاع النفط بالحصة الأكبر في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، مستحوذاً على ما نسبته 38.33% من تلك المخصصات، وجاءت قطاعات البنية التحتية[1] في المرتبة الثانية بنسبة 23.34%، أما المرتبة الثالثة فقد حظي بها قطاع المال والعقارات والتأمين الذي بلغت مخصصاته الاستثمارية ما نسبته 18.01% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، وقد بلغت المخصصات الاستثمارية لقطاعي الإنتاج الرئيسين "الزراعة والصناعة" ما نسبته 4.78% و3.87% على التوالي، وقد توزعت باقي الاستثمارات على بعض القطاعات الخدمية بنسب صغيرة، ويفسر هذا التوزيع بتوجه الدولة في ذلك الوقت لدعم القطاع النفطي الذي لازال في بداياته، ومحاولة تكوين البنية التحتية للبلد.

2. في العام 1980 ارتفعت مخصصات كلاً من قطاعي الزراعة والصناعة إلى 12.20% و15.57% على التوالي، ليحصلا على ما نسبته 28.17% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط لذلك العام، أما القطاع النفطي فقد انخفضت مخصصاته إلى 6.23% فقط، أما قطاعات البنية التحتية فقد شهدت هي الأخرى زيادة في مخصصاتها الاستثمارية، حيث حظيت خلال ذلك العام بما نسبته 31.23% من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، موزعة بنسب 14.52% لقطاع الكهرباء والغاز والمياه و16.31% لقطاع النقل والتخزين والمواصلات، وبالنسبة للقطاعات الخدمية الأخرى فقد ظلت مخصصاتها على ما هي عليه باستثناء قطاع الخدمات التعليمية الذي زادت مخصصاته بنسبة 1.5% تقريباً، لتصل إلى 4.67% خلال ذلك العام.

---

[1] قطاع الكهرباء والغاز والمياه + قطاع النقل والتخزين والمواصلات.

الجدول رقم (1): هيكل التكوين الرأسمالي الثابت المخطط حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970- 2006.

(%)

السنة / القطاع	1970	1980	1990	2000	2006
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	4.78	12.20	15.34	22.30	7.76
استخراج النفط والغاز الطبيعي	38.33	6.23	21.21	8.77	12.04
التعدين والمحاجر الاخرى	0.25	0.08	0.01	0.24	0.33
الصناعة التحويلية	3.87	15.57	3.87	1.77	4.00
الكهرباء والغاز والمياه	15.05	14.52	9.25	6.25	15.31
البناء والتشييد	0.91	1.59	8.99	0.39	0.26
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.	0.33	3.09	0.53	0.53	0.50
النقل والتخزين والمواصلات	8.29	16.31	13.44	11.26	10.72
المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال (بما في ذلك ملكية المساكن)	18.01	17.61	11.14	9.73	29.06
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	1.36	5.81	8.78	20.37	10.44
الخدمات التعليمية	3.34	4.67	5.70	13.51	6.93
الخدمات الصحية	2.23	2.26	1.71	4.71	2.41
الخدمات الاخرى	3.26	0.05	0.04	0.18	0.24
التكوين الرأسمالي الثابت	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.

ويمكن تعليل تلك التغيرات باتجاه الدولة لتكثيف استثماراتها في القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصناعة) وذلك سعياً لزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الاستثمار في تكوين البنية التحتية.

3. شهدت الفترة 1986–1990 تباطؤاً في حجم التكوين الرأسمالي الثابت المخطط نظراً لتواضع الإيرادات النفطية الناجم عن تدهور أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات (التقرير الوطني للتنمية البشرية، 1999، ص75)، ولذلك فقد شهدت سنة 1990 تغيرات في هيكل الاستثمار، نجم عنها انخفاض في مخصصات القطاع الصناعي ومعظم القطاعات الخدمية، وزيادة صغيرة في مخصصات القطاع الزراعي والنفطي، وشهد إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط انخفاضاً بنسبة 58.8%.

4. خلال العام 2000 ازدادت حصته القطاع الزراعي في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط إلى 22.30%، بينما انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى 1.77%، وفي الوقت ذاته زادت مخصصات قطاع الخدمات العامة، إضافة إلى قطاعي الخدمات الصحية والخدمات التعليمية، أما خلال العام 2006 فقد حصل انخفاض في مخصصات أغلب القطاعات الخدمية، بينما زادت مخصصات قطاعات البنية التحتية، وفي الوقت ذاته انخفضت مخصصات القطاع الزراعي إلى 7.76% وزادت مخصصات القطاع الصناعي إلى 4%.

ومن خلال المؤشرات السابقة يمكن القول أن سياسات الاستثمار في الدولة الليبية خلال تلك الفترة قد ركزت على دعم قطاعي الزراعة والصناعة كقطاعات إنتاجية، إضافة إلى دعم قطاعات البنية التحتية، وبعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم، ومن خلال ذلك يتضح أن الدولة قد راهنت على قطاعي الزراعة والصناعة كقطاعات بديلة للنفط وكوسيلة لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني.

2-2-3 تحليل درجة التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي:

توصلنا خلال الفقرة السابقة إلى أن الدولة الليبية قد خصصت الكثير من الاستثمارات لقطاعي الزراعة والصناعة والبنية التحتية وبعض القطاعات الخدمية وذلك تنويع هيكل الاقتصاد، وللوقوف على مدى النجاحات المحققة في هذا الجانب نتناول في هذه الفقرة تحليلاً لدرجة التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2012، وذلك من خلال مؤشرات ثلاثة هي: هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وهيكل الصادرات السلعية، وهيكل الإيرادات العامة.

1. **درجة التنوع في هيكل الناتج المحلي الإجمالي:** من خلال الجدول رقم (2) الذي يبين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2012 يتضح الآتي:

أ. يشكل القطاع النفطي أعلى مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، حيث شكلت هذه المساهمة ما نسبته 63.07% خلال العام 1970 منخفضة قليلاً إلى 61.83% خلال العام 1980، وقد استمر الانخفاض في هذه المساهمة لتبلغ 39.33% عام 1990، وليستمر في الانخفاض إلى أن تبلغ ما نسبته 37.80% سنة 2000، وخلال العام 2012 وصلت هذه المساهمة إلى أعلى درجاتها مشكلة ما نسبته 83.88% من إجمالي الناتج المحلي، وتعود هذه التقلبات في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في الغالب إلى تقلبات أسعار النفط.

الجدول رقم (2): هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1970- 2012.

(%)

القطاع / السنة	1970	1980	1990	2000	2012
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	2.57	2.24	5.86	8.17	0.74
استخراج النفط والغاز الطبيعي	63.07	61.83	39.33	37.80	83.88
التعدين والمحاجر الاخرى	0.13	0.46	1.28	1.78	0.16
الصناعة التحويلية	1.75	1.99	5.55	5.52	3.77
الكهرباء والغاز والمياه	0.48	0.46	1.85	1.66	1.16
البناء والتشييد	6.81	10.44	5.55	6.17	1.21
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.	3.65	4.90	9.57	9.65	3.57
النقل والتخزين والمواصلات	3.36	3.98	7.83	7.11	0.97
المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال (بما في ذلك ملكية المساكن)	5.27	4.33	7.15	4.72	3.80
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	7.61	5.68	6.60	7.02	11.79
الخدمات التعليمية	3.08	2.15	5.14	5.23	0.58
الخدمات الصحية	1.23	1.08	2.18	2.87	0.44
الخدمات الاخرى	0.99	0.45	2.11	2.30	3.14
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.
* الخدمات المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة بقيمة 3,358.1 طرحت من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2012.

ب. بالنسبة لقطاعي الصناعة والزراعة ورغم الاستثمارات التي انفقت فيهما فلم تزد نسبة مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في أحسن أحوالها وخلال تلك الفترة عن 8.17% بالنسبة لقطاع الزراعة، و5.55% بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية.

ج. أتى قطاع الخدمات الاجتماعية[1] في المرتبة الثانية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن الاستثمارات التي خصصت له خلال تلك الفترة كانت أقل من تلك المخصصة لقطاعات الإنتاج السلعي الرئيسة "الزراعة والصناعة"، وقد بلغت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 1970 ما نسبته 8.18% منخفضة خلال سنة 1980 إلى 13.69%،

[1] الإسكان والمرافق + الخدمات الحكومية + الخدمات الأخرى.

لتعاود الارتفاع خلال العام 1990 إلى 23.18%، وأخذت بعد ذلك اتجاهاً هبوطياً لتصل خلال العام 2012 إلى 19.75%.

ويتضح من هذا التحليل استمرار الخلل الهيكلي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي رغم الاستثمارات التي خصصت لدعم سياسات التنويع الهيكلي من خلال خطط وبرامج التنمية على مدى أربعة عقود من الزمان.

2 – درجة التنوع في هيكل الصادرات: بالنظر إلى الجدول رقم (3) الذي يبين توزيع الصادرات الليبية حسب أقسام السلع خلال الفترة 1970–2010 يمكن أن يُستنتج أن صادرات قطاع النفط المتمثلة في بند مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها كانت مهيمنة وبدرجة كبيرة جداً على هيكل الصادرات السلعية الليبية خلال الفترة المذكورة، حيث بلغت أدنى مساهمة لها في

الجدول رقم (3): الصادرات الليبية حسب أقسام السلع
خلال الفترة 1970- 2010. (ألف دينار)

السنة / أقسام السلع	1970	1980	1990	2000	2010
مواد غذائية وحيوانات حية	27	0	13314	6078	897
مشروبات وتبغ	17	0	614	0	0
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	648	0	20474	1588	758
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	841134	6486378	3534735	4992173	44854078
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0	101	0	0
مواد كيماوية	0	0	141603	190652	989007
مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد التي صنعت منها	3	0	30265	30603	351431
آلات ومعدات نقل	0	0	1112	0	0
مصنوعات مختلفة	0	0	2701	379	169
سلع وصفقات غير مصنفة على أساس النوع	0	0	12	0	0
المجموع	**841829**	**6486378**	**3744931**	**5221473**	**46196340**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية 1954-2003**.
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية لعام 2010**.

إجمالي الصادرات حوالي 94.39% عام 1990، ووصلت خلال العام 1980 إلى ما نسبة 100%، ووصلت عام 2012 إلى 97.09%، ويدل ذلك على استمرار الاختلال في هيكل الصادرات السلعية الليبية.

3 – درجة التنوع في هيكل الإيرادات العامة: بالنظر إلى الجدول رقم (4) الذي يبين مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة 1970–2012 يتضح سيطرة

الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة، حيث شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته 84.84% من الإيرادات العامة خلال العام 1970، مرتفعة خلال العام 1980 إلى 87.41%، ثم انخفضت عام 1990 إلى 56.77%، وقد نجم هذا الانخفاض عن تدني الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط من ناحية، وإلى زيادة الإيرادات غير النفطية وبالتحديد من الضرائب من ناحية أخرى (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010، ص207)، وقد استمرت هذه المساهمة في الانخفاض لتبلغ سنة 2000 ما نسبة 37.70%، وقد عاودت الارتفاع لتبلغ سنة 2012 ما نسبته 95.44%، ويدل ذلك على استمرار اعتماد الدولة الليبية على إيرادات النفط، واستمرار الاختلال في هيكل الإيرادات العامة بالاقتصاد الليبي.

الجدول رقم (4): مصادر الإيرادات العامة خلال الفترة 1970- 2012.

(مليون دينار)

السنة / البند	1970	1980	1990	2000	2012
الايرادات النفطية	484	5951.1	1386	2203	66932.3
الايرادات غير نفطية	86.5	857.4	1055.4	3640.6	3199.1
إجمالي الإيرادات العامة	**570.5**	**6808.5**	**2441.4**	**5843.6**	**70131.4**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)**، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.

ثالثاً: القطاع السياحي كوسيلة لتنويع هيكل الاقتصاد الليبي:

تعد السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية مساهمة في تنمية اقتصاديات العديد من دول العالم، وذلك لتأثيرها القوى على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ميزان المدفوعات، وعلى مستوى التوظف (شبوطي، 2011، ص1)، وقد شهد هذا القطاع نمواً قوياً خلال القرن المنصرم (مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2006، ص1)، حيث ارتفع عدد السواح الدوليون من 25 مليون سائح سنة 1950 إلى 750 مليون سائح سنة 2004 (مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2006، ص1)، وتجاوز هذا العدد المليار سائح دولي سنة 2012 لأول مرة في التاريخ ($WTO,2012,P_7$)، وقد شاركت السياحة بما نسبته 5% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وبما نسيته 6-7% من إجمالي التوظف على المستوى العالمي (الأونكتاد، 2013، ص ص 3-4)، وقد ارتفعت عوائد السياحة الدولية خلال الفترة 1990-2009 من 2.1 إلى 852 مليار دولار ($SESRIC,2013,P_1$)، ورغم أن النشاط السياحي كان يتركز في الدول المتقدمة إلا أن تلك الأسواق قد استطاعت سنة 2009 أن تستقبل ما نسبته 68% فقط من السواح الدوليون مقابل

96% كانت تستقبلهم سنة 1950 (SESRIC,2013,P_1)، ويدل ذلك على الاتجاه نحو تطور النشاط السياحي في الدول الأقل نمواً.

ويهدف هذا القسم إلى دراسة إمكانية التعويل على القطاع السياحي في ليبيا كأحد القطاعات المرشحة للمساهمة في تنويع مصادر الدخل، وينقسم البحث حول هذه النقطة إلى ثلاثة محاور، يتركز الأول حول مفهوم السياحة ومجالاتها وأهميتها الاقتصادية، ويتمحور الثاني حول المقومات السياحية في ليبيا، بينما يركز الثالث على واقع القطاع السياحي ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي، وآليات تفعيل هذا الدور.

3-1 مفهوم السياحة ومجالاتها وأهميتها الاقتصادية:

3-1-1 مفهوم النشاط السياحي:

يعود أول تعريف محدد للسياحة للعالم الألماني "Guyer Freuler" سنة 1905 الذي يعرفها على أنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل" (سعيدي والعمراوي، 2013، ص97)، وقد عرفتها منظمة السياحة العالمية "WTO" بأنها "أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع، للراحة أو لأغراض أخرى" (سعيدي والعمراوي، 2013، ص97)، وعرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة "AIT" بأنها "عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار" (سعيدي والعمراوي، 2013، ص97)، وعلى هذا فإن السياحة عبارة عن ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي الذي ينطوي على انتقال الأفراد إلى بلدٍ غير بلدهم، وإقامتهم فيه مدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة، لأي غرض غير العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار (معراج، 2004، ص22).

3-1-2 مجالات النشاط السياحي:

ويقصد بمجالات السياحة أنماطها، أو أنواعها، أو الأغراض التي يهدف إليها السائحون من خلال رحلاتهم السياحية، وتقسم أنماط السياحة بالنظر إلى معايير مختلفة، منها (يونس، 1993، ص ص24-27):

1. **الحدود الدولية:** وتقسم السياحة بحسب هذا المعيار إلى سياحة داخلية، وسياحة خارجية.
2. **مدة الإقامة:** وتقسم السياحة وفقاً لهذا المعيار إلى سياحة طويلة الأجل (أكثر من شهر)، وسياحة متوسطة الأجل (أقل من شهر)، وسياحة قصيرة الأجل (عدة أيام).

3. **الموسم السياحي:** وتقسم السياحة بحسب هذا المعيار إلى سياحة صيفية، وسياحة شتوية، وسياحة مناسبات.

4. التقسيم الأهم للسياحة هو الذي يقسمها وفقاً للدوافع أو البواعث وراء النشاط السياحي، وتقسم الأنماط السياحية وفقاً لهذا المعيار إلى عدة أقسام منها: (الطيب، 2005، ص ص10-11).

5. **السياحة الدينية:** ويقوم هذا النمط من السياحة على إشباع الحاجات الدينية للأفراد، ومن الأمثلة على هذا النوع موسم الحج والعمرة للمسلمين، إضافة إلى بعض الزيارات التي يقوم بها المسيحيون لبعض الأماكن التي يعتبرونها مقدسة كالفاتيكان بإيطاليا.

6. **السياحة التاريخية والثقافية:** ويتعلق هذا النمط من النشاط السياحي بزيارة الأماكن الأثرية والتاريخية بالدول التي استطاعت أن تحافظ على هذا الموروث وتصونه من الضياع، ومن الأمثلة على ذلك المدن الأثرية كلبدة الكبرى، وصبراتة، وشحات في ليبيا، والآثار الفرعونية القديمة في مصر، وغيرها، ويتعلق هذا الضرب من السياحة أيضاً بالجوانب الثقافية التي تتمثل في المهرجانات الشعبية والتراثية التي ترتبط بالزي الشعبي والعادات والتقاليد، ومن الأمثلة على ذلك مهرجان درج السياحي في ليبيا.

7. **السياحة الاقتصادية:** وهي تقوم على السفر لأغراض زيارة المعارض والأسواق التجارية وإبرام صفقات الأعمال.

8. **السياحة العلاجية:** وهي السياحة التي تهدف إلى الاستشفاء، ومن الأمثلة على ذلك زيارة المناطق الجبلية ذات الهواء النقي لعلاج أمراض الجهاز التنفسي، أو زيارة البحار، أو حمامات الصلصال، أو عيون المياه الدافئة لمعالجة بعض أمراض الروماتيزم.

9. **السياحة الرياضية:** وهي من مظاهر السياحة الحديثة، وتشمل المسافرون لحضور_ أو للمشاركة في- المسابقات والمهرجانات ومختلف الفعاليات الرياضية، ومن أشهر الأمثلة على ذلك مباريات كأس العالم لكرة القدم ودورات الألعاب الأولمبية.

3-1-3 الأهمية الاقتصادية للسياحة:

تمارس السياحة آثاراً إيجابية في اقتصادات الدول التي تهتم بهذا القطاع، ومن أهم تلك الآثار ما يأتي: (الهيئة العليا للسياحة، 2001، ص ص3-5).

1. **أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي GDP:** تساهم السياحة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة بأن مساهمة قطاع السياحة في الناتج السياحي العالمي قد بلغت 10% في المتوسط.

2. **أثر السياحة على ميزان المدفوعات:** تمثل السياحة أحد العوامل المهمة ذات الآثار الإيجابية على موازين مدفوعات الكثير من الدول، حيث أن الإيرادات السياحية تشكل بنداً إيجابياً

في ميزان الخدمات المتفرع من ميزان المدفوعات، الأمر الذي يساهم في معالجة العجوزات وتحقيق الفوائض في هذا الميزان، وقد بلغت عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها من الأنشطة السياحية على مستوى العالم ما مقداره 1076 مليار دولار أمريكي سنة 2012 (SESRIC, 2012, P_{50}).

3. **أثر السياحة على مستوى التوظف:** يعد القطاع السياحي أحد مصادر التوظف في العديد من دول العالم، وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن القطاع السياحي قادرٌ على خلق وظائف في قطاعات أخرى عن طريق التشابكات الأمامية والخلفية لهذا القطاع، حيث توفر الوظيفة الواحدة في القطاع السياحي ما يعادل 1.5 وظيفة إضافية في القطاعات الأخرى ذات الصلة بالقطاع السياحي، وخاصة في الدول النامية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، ص ص$_{6-7}$)، وقد ولَّد القطاع السياحي بطريقة مباشرة ما عدده 100.884 مليون وظيفة على مستوى العالم خلال العام 2013، ممثلة ما نسبته 3.4% من إجمالي التوظف على المستوى العالمي (WTO,2014,P_4).

4. **زيادة الاستثمار في البنى التحتية:** يؤدي القطاع السياحي إلى تطوير البنية التحتية للبلد، عن طريق زيادة الاستثمار في المطارات والطرق والموانئ وأنظمة المجاري وغيرها من المرافق اللازمة للنشاط السياحي.

5. **تنمية المناطق النائية:** يؤدي نمو القطاع السياحي إلى تنمية المناطق النائية وبخاصة تلك المنطوية على مقومات جذب سياحي، وذلك عن طريق خلق فرص استثمارية لسكان تلك المناطق.

3-2 المقومات السياحية في ليبيا:

تعبر المقومات السياحية عن الإمكانيات والموارد السياحية المتاحة في البلد والتي تؤهله لإقامة صناعة سياحية ناجحة، ويطلق عليها اسم مقومات العرض السياحي (الطيب، 2005، ص$_{29}$)، وتقسم المقومات السياحية في ليبيا إلى قسمين رئيسيين هما:

3-2-1 المقومات الطبيعية: ويشتمل هذا القسم على المقومات التالية:

1. **الموقع:** تقع ليبيا في الجزء الأوسط للساحل الجنوبي للقارة الأوروبية، وقد أعطاها هذا الموقع مزايا مهمة تمثلت في قربها من أهم مصادر الطلب السياحي "الأسواق السياحية الأوروبية" (القزيري، 2006، ص$_{18}$)، فضلاً عن إمكانية استغلال هذا الموقع في تنميه سياحة العبور، وقد أعطاها هذا الموقع خصائص مناخية معتدلة، الأمر الذي يعد عنصر جذب مهم للسواح (الطيب، 2005، ص$_{94}$).

2. **خصائص المناخ:** تتمتع ليبيا بمناخ معتدل طيلة أيام السنة وذلك في الجزء الشمالي منها، الأمر الذي يعد عاملاً جاذباً للسياح، وفي الجزء الجنوبي من البلاد يسود المناخ الصحراوي الذي

يعد مناسباً للسياحة الشتوية، إضافة إلى أن المساحة الشاسعة لليبيا جعلتها تنطوي على تنوع مناخي يناسب كل الأذواق (القزيري، 2006، ص ص18، 22).

3. **التضاريس:** يؤدي تباين أشكال سطح الأرض من جبال وسهول ومنخفضات وبحار وشواطئ وغيرها إلى اختلاف المناظر الطبيعية والبيئات المناخية، بما يصاحبها من اختلاف في البيئات النباتية والحيوانية، ويعد ذلك التنوع من عناصر الجذب السياحي (الطيب، 2005، ص34)، وتنطوي الأرض الليبية منه على الأشكال الآتية: (القزيري، 2006، ص ص23-35).

أ. **الشواطئ:** تتمتع ليبيا بشاطئ طويل يعد من أطول الشواطئ الإفريقية، ويتميز هذا الشاطئ بمجموعة من المظاهر الجاذبة للسياح، فهو يحتوي على العديد من الخلجان كخليج السدرة، وخليج بمبا، وخليج طبرق، وخليج رأس الهلال، وخليج فروة، ويحتوي إضافة إلى ذلك على العديد من الجزر كجزيرة فروة المقابلة لمدينة زوارة، ومجموعة من الجزر الواقعة في شمال غرب خليج بمبا بمدينة درنة، وتتسم الشواطئ الليبية أيضاً بسواحلها الرملية الممتدة من بنغازي إلى منطقة قصر أحمد بمدينة مصراته، وإلى منطقة زليتن، وفي أجزاء متفرقة من المنطقة الغربية، ويعد هذا التنوع جاذباً لهواة السباحة والتزلج والغوص، والذين يهوون التمتع بثالوث المتعة البحرية "البحر والرمل والشمس".

ب. **الجبال:** تنطوي الأرض الليبية على العديد من المناطق الجبلية التي تعد عنصر جذب مهم للسياح، وذلك لغناها بمقومات السياحة الطبيعية، وبالنظر للمنطقة الشمالية نجد الجبل الأخضر في المنطقة الشرقية، وجبال نفوسة في المنطقة الغربية، أما المنطقة الجنوبية فتحوي بين طياتها جبال أركنو، وجبال العوينات، وجبال الهروج، وجبل السوداء، وجبال تمو، وجبال أكاكوس، وجبال تيبستي، وجبل نقي، وتحتوي هذه الجبال على العديد من عناصر الجذب السياحي كالوديان، والكهوف، وعيون المياه العذبة، إضافة إلى بعض الجروف التي يمكن أن تكون مكاناً مناسباً لهواة التسلق.

ج. **الأراضي الصحراوية:** تمثل الصحراء أكثر من 90% من مساحة الأرض الليبية، وتحتوي المناطق الصحراوية على الكثير من عناصر الجذب السياحي، ومنها المناظر الطبيعية الأخاذة كبحار الرمال، والواحات الصحراوية، والأودية، ومن الأمثلة على هذه المناظر بحر الرمال العظيم في منطقة الجغبوب، إضافة إلى وادي الشاطئ ووادي تاناروت ووادي عتبة وعدد من البحيرات منها بحيرة الدوادة، وبحيرة الملفا وبحيرة واو الناموس.

د – النباتات الطبيعية والحياة الحيوانية: تعد النباتات الطبيعية والحياة الحيوانية أحد مقومات الجذب السياحي المهمة، وتتنوع النباتات الطبيعية في ليبيا بتنوع الأقاليم النباتية الشمالية والجنوبية، حيث تظهر في الشمال العديد من الغابات والأحراج، ومن أهم المناطق الغنية بالحياة النباتية في

ليبيا منطقة الجبل الأخضر المغطى بالكثير من الأشجار والنباتات دائمة الخضرة، كأشجار الأرز، والصنوبر، والعرعار، والبلوط، وتعد مثل هذه البيئة مكاناً مناسباً لإقامة المنتجعات السياحية.

أما فيما يتعلق بالحياة الحيوانية فنجد أن هناك الكثير من أنواع الحياة البرية تستوطن العديد من المناطق الليبية، ومن ذلك الطيور التي تستوطن بعض المناطق والتي منها الحجل، والحمام البري، والصقور، والنسور، والسمان، إضافة إلى الودان، والأرانب، وبعض الحيوانات المفترسة كالثعالب، وابن أوى، والضبع.

3-2-2 المقومات البشرية: وتنقسم هذه المقومات إلى قسمين أساسيين هما:

1. المقومات التاريخية والثقافية: تحتضن ليبيا على أراضيها العديد من المواقع الأثرية المهمة، ومن أشهرها مدن لبدة الكبرى، وصبراتة، وشحات على الساحل الشمالي، وكلاً من قرزة، وجرمة في الجنوب، وتحتوي تلك المواقع على العديد من النماذج الفنية للعمارة الرومانية والإغريقية، كالفسيفساء والتماثيل والأعمدة الرخامية. (الترهوني، 2008، ص45).

وفضلاً عن ذلك تحوي الأرض الليبية العديد من الآثار الإسلامية كالمساجد، والقلاع، والحصون، والمدارس التي تعكس فن العمارة الإسلامية، ومن الأمثلة على ذلك مسجد الصحابة بمدينة درنة والعديد من المساجد العتيقة بمدينة طرابلس (الترهوني، 2008، ص46)، أضف إلى ذلك العديد من المدن التاريخية القديمة كالمدينة القديمة بطرابلس ومدينة غدامس القديمة.

وتتميز ليبيا أيضاً بمقومات ثقافية فنية تتجسد في المتاحف ومعارض الصناعات التقليدية، إضافة إلى عروض الفنون الشعبية، ومن أشهر المتاحف الأثرية في ليبيا متحف السراي الحمراء بطرابلس، ومتحف لبدة الأثري، ومتحف صبراته الكلاسيكي، ومتحف النحت، ومتحف الحمامات بشحات. (القزيري، 2006، ص23).

2. مقومات البنية التحتية والخدمية: تعد البنية التحتية والخدمية من أهم العناصر التي تساعد على الارتقاء بمستوى النشاط السياحي، وغيابها أو عدم توفرها بالمستوى المطلوب قد يعيق النشاط السياحي ويعرقله (الطيب، 2005، ص40)، ومن أهم عناصر البنية التحتية والخدمية ما يأتي:

أ. طرق النقل: ويقصد بها طرق وخطوط النقل البري والبحري والجوي، وتضم ليبيا شبكة من الطرق البرية تربط أجزاء البلاد ببعضها البعض، ويتركز أكثر من 75% من هذه الطرق في المنطقة الشمالية، ومن أهم هذه الطرق الطريق الساحلي الذي يربط شرق البلاد بغربها (الطيب، 2005، ص134)، وقد بلغت أطوال الطرق خلال سنة 2009 ما مقداره 33529

كيلومتر، منها 15143 كيلومتر من الطرق الرئيسية، و18386 كيلومتر من الطرق الفرعية. (الهيئة العامة للمعلومات ج، 2009، ص263).

أما بالنسبة للنقل الجوي فيوجد بليبيا العديد من المطارات في طرابلس وبنغازي وسبها ومصراته وغيرها من المدن في الشرق والغرب والجنوب، كما تعمل داخل ليبيا العديد من شركات الطيران، كشركة الخطوط الجوية الليبية، وشركة الخطوط الإفريقية، وترتبط ليبيا جوياً بأغلب دول العالم في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين واستراليا. (الطيب، 2005، ص139)، أما النسبة للنقل البحري فتعتمد ليبيا على كلاً من مينائي طرابلس وبنغازي.

ب. مرافق الإيواء السياحي: وتشمل الفنادق بمختلف أنماطها، وقد تطورت الطاقة الفندقية في ليبيا من 54 فندق و1700 غرفة، و2925 سرير عام 1964 (القزيري، 2005، ص49) إلى 303 فندقاً، و15414 غرفة، و28760 سريراً عام 2009 (الهيئة الوطنية للمعلومات ج، 2009، ص315).

ج. الخدمات السياحية: وتعبر عن الخدمات التي يحتاجها السائح، كالتأشيرات، وخدمات الجوازات والجمارك، والشرطة السياحية، والإرشاد السياحي، وتبديل العملة (القزيري، 2006، ص49)، وقد بلغ عدد المكاتب والشركات السياحية التي تقدم هذه الخدمات سنة 2009 ما مقداره 378 شركة سياحية تتركز بأكثر من 61% في مدينة طرابلس (الهيئة الوطنية للمعلومات ج، 2009، ص314)، وبالمقارنة بحجم وجودة هذه الخدمات في الدول الاخرى فإن مستوى هذه الخدمات في ليبيا لا يزال دون المستوى المطلوب (القزيري، 2006، ص49).

وبشكل عام يعد رأس المال من أهم المقومات التي تمتلكها ليبيا للاستثمار في مجال السياحة، وذلك من حيث العوائد النفطية الكبيرة التي تحققت خلال السنوات الماضية.

3-3 واقع القطاع السياحي في ليبيا ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني:

يهدف هذا القسم إلى استعراض واقع القطاع السياحي في ليبيا، والدور الذي يلعبه في تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبين حجم الاستثمار السياحي، وتطور الآداء الاقتصادي لهذا القطاع، والأثر الذي يمارسه على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات المتعارف عليها في هذا المجال.

3-3-2 واقع القطاع السياحي في ليبيا:

وتستهدف هذه الفقرة دراسة واقع الاستثمار السياحي في ليبيا، والتعرف على واقع الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة من خلال بعض المؤشرات المتعارف عليها في هذا المجال.

1. الاستثمار السياحي في ليبيا: يقصد بالاستثمار السياحي تلك الأنشطة المتعلقة بتكوين رأس المال المادي والبشري في المجال السياحي (البطاطا والزويني، ص319)، ومن مجالات الاستثمار السياحي الإنفاق على تكوين مرافق الإيواء السياحي كالفنادق والقرى السياحية وغيرها، إضافة إلى الإنفاق على البنية التحتية اللازمة للقطاع السياحي كالمواصلات والنقل، ومؤسسات التعليم السياحي (البطاطا والزويني، ص320-321)، ويمكن الوقوف على حجم وتطور الاستثمار السياحي في ليبيا من خلال المؤشرات التالية:

أ. حصة قطاع الفنادق والمطاعم من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط: بالرجوع للجدول رقم (1) يمكن القول بأن حصة هذا القطاع لم تتجاوز خلال الفترة 1970- 2006 ما نسبته 3.09% من حجم التكوين الرأسمالي الثابت المخطط لتلك الفترة، في حين استأثرت قطاعات الإنتاج السلعي الأساسية "الصناعة والزراعة" بنسب تراوحت بين 4.78% و22.30% بالنسبة للزراعة وبين 1.77% و15.57% بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية، وقد استأثرت قطاعات البنية التحتية[1] من ذلك على نسب لم تنخفض عن 15%، وكان نصيب القطاع النفطي قد تراوح بين 6.23% و38.33%، ويدل ذلك على ضعف حصة القطاع السياحي في إجماع التكوين الرأسمالي الثابت المخطط خلال تلك الفترة.

ب. حصة القطاع السياحي من إجمالي الائتمان المصرفي: يعد الائتمان المصرفي المتمثل في القروض التي تقدمها المصارف التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة من أهم دعامات الاستثمار، حيث توفر هذه القروض التمويل اللازم للمشروعات الانتاجية في الكثير من المجالات، وبالنظر للجدول رقم (5) الذي يعرض التسهيلات الائتمانية النقدية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية من قبل المصارف التجارية خلال الفترة من 2000-2009 يلاحظ تواضع حصة القطاع السياحي في ذلك، حيث تراوحت بين 0.69% و 1.64%، وبالنظر للقطاعات الأخرى يلاحظ أن القطاع الزراعي قد استأثر بنسبة تراوحت بين 1.24% إلى 2.15% بينما تراوحت حصة قطاع الصناعة من 4.20% إلى 10.97% خلال نفس الفترة، وبالنسبة للقطاع النفطي فقد كانت حصته أفضل من القطاع السياحي حيث استأثر بنسبة تراوحت بين 0.92% إلى 11.33%، وتركزت أكثر 80%

(1) الكهرباء والغاز والمياه + النقل والتخزين والمواصلات.

من التسهيلات الائتمانية المقدمة في تلك الفترة في القطاعات الأخرى التي تمثل قطاعات البنية التحتية والخدمات.

الجدول رقم (5): التسهيلات الإئتمانية النقدية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية من قبل المصارف التجارية خلال الفترة 2000- 2009.

(%)

السنة / القطاع	2000	2003	2006	2008	2009
القطاع السياحي	0.85	0.90	0.69	1.12	1.64
قطاع النفط	0.92	2.63	11.33	6.91	1.92
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية	1.86	2.15	1.68	1.24	1.38
القطاع الصناعي	4.76	4.20	4.62	8.53	10.97
باقي القطاعات	91.61	90.12	81.68	82.2	84.09
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- مصرف ليبيا المركزي، الاحصاءات النقدية والمالية، 2000-2010.

ج. حصة القطاع السياحي من ميزانية التحول: بحسب البيانات المتاحة وبالنظر للجدول رقم (6) الذي يبين حصة القطاع السياحي من المصروفات الفعلية لميزانية التحول خلال الفترة 2002–2008 يلاحظ تواضع هذه الحصة، حيث استحوذ هذا القطاع على نسب تراوحت بين 0.01% و1.66% من المصروفات الفعلية لتلك الفترة، وفي الوقت ذاته استحوذ القطاع الزراعي على نسبة تراوحت بين 0.59% و11.21%، وتحصلت باقي القطاعات على أكثر من 80% من تلك المصروفات.

الجدول رقم (6): حصة القطاع السياحي من الميزانية العامة في ليبيا (المصروفات الفعلية) خلال الفترة 2002- 2008.

(مليون دينار)

السنة / القطاع	2002	2004	2005	2008
القطاع السياحي	1.66	0.57	0.82	0.01
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية	5.31	8.11	3.39	0.98
القطاع الصناعي	11.21	1.89	1.65	0.59
القطاعات الاخرى	81.82	89.42	94.14	98.41
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- وزارة المالية، مخصصات ومصروفات ميزانية التحول للفترة 2001- 2008.

د. طاقات الإيواء السياحي في ليبيا كمؤشر على فعالية الاستثمار السياحي: بالنظر للجدول التالي رقم (7) الذي يبين مرافق الإيواء السياحي في ليبيا مقارنة ببعض الدول الأخرى وحسب البيانات المتاحة يلاحظ تواضع طاقات الإيواء السياحي في ليبيا مقارنة بتلك الدول، حيث لم يزد عدد الفنادق في ليبيا عن 138 فندق في حين بلغت في الجزائر ما مقداره 1152 فندقاً وفي المغرب 1140 فندقا، ومن حيث الغرف الفندقية فقد احتوت الفنادق الليبية على 9557 غرفة مقابل 225600 غرفة في الفنادق الجزائرية و ما مقداره 102305 غرفة في الفنادق المصرية، أما بالنسبة للمؤشر الثالث وهو عدد الأسرة في الفنادق فقد كانت ليبيا كتحصيل حاصل في الترتيب الاخير بما يقدر بـــ 16679 سرير مقابل 92377 سرسر في الفنادق الجزائرية و176630 سرير في الفنادق المغربية، ويدل ذلك على تواضع طاقات الإيواء السياحي في ليبيا مقارنة بتلك الدول.

الجدول رقم (7): مرافق الإيواء السياحي في ليبيا وبعض الدول العربية لسنة 2010.

الدولة / البند	ليبيا	الجزائر	مصر	المغرب	السعودية
عدد الفنادق (فندق)	138	1152	-	-	1140
عدد الغرف (غرفة)	9557	-	225600	-	102305
عدد الأسرة (سرير)	16679	92377	-	176630	-

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

- الهيئة الوطنية للمعلومات والاتصالات، **الكتاب الاحصائي**، 2010.
-Addel Ragab, **Recent development of TSA in Egypt**, UNWTO fourteenth meeting, Jan 14-15, 2014.
- عادل رجب، **نحو تعزيز تنافسية السياحة في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2011.
- وزارة السياحة المغربية، الموقع الالكتروني: www.tourism.gov.ma
-الهيأة العامة للسياحة والآثار بالمملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث والمعلومات السياحية، **أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة 2004-2010**، الموقع الالكتروني: www.mas.gov.sa

2- الآداء الاقتصادي للقطاع السياحي في ليبيا وتطوره: يهدف هذا القسم إلى دراسة تطور الآداء الاقتصادي للقطاع السياحي في ليبيا، بغية الوقوف على مدي الاستفادة من المقومات السياحية المتاحة، وسيتم الاعتماد في ذلك على بعض المؤشرات المتعارف عليها في هذا المجال، وهي:

أ. **تطور أعداد السواح الدوليون:** بالنظر إلى الجدول رقم (8) الذي يبين أعداد السواح الدوليين القادمين إلى ليبيا خلال الفترة 2003- 2010 يلاحظ أنها آخذة في التزايد، حيث بلغت سنة 2003 ما مقداره 23029 سائح، مرتفعةً بنسبة 85.15% لتصل في سنة 2004 إلى 42638 سائح، وقد ارتفع هذا العدد بين سنتي 2004 و2005 بنسبة 90.72% ليصل إلى 81319 سائح، ثم انخفض معدل الزيادة في عدد السواح إلى 54.3% ما بين سنتي 2005 و2006، أما العام 2008 فقد شهد انخفاضاً في أعداد السواح إلى 42118 سائح ثم إلى 32038 خلال العام 2010،

الجدول رقم (8): أهم مؤشرات آداء القطاع السياحي في ليبيا
خلال الفترة 2003- 2010

البند / السنة	2003	2004	2005	2006	2008	2010
أعداد السواح (سائح)	23029	42638	81319	125480	42118	32038
عدد الليالي السياحية (ألف ليلة)	161.2	298.5	569.2	290.8	237.3	150.4
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	205	218	250	190	74	170

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- الهيئة الوطنية للمعلومات، **الكتاب الاحصائي**، 2010.
- منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الأسلامية، **السياحة الدولية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي- الآفاق والتحديات**، أنقرة،،2010، 2013.

ويدل ذلك على تذبذب أعداد السواح الدوليين القادمين إلى ليبيا زيادةً وانخفاضاً، وللوقوف على أهمية هذا الحجم من السواح يمكن مقارنته بأعداد السواح الدوليين القادمين إلى بعض الدول الأخرى.

بالنظر للجدول رقم (9) الذي يبين أهم مؤشرات آداء القطاع السياحي في ليبيا وبعض الدول العربية لسنة 2010 يمكن ملاحظة الفارق الكبير في تدفقات السواح إلى ليبيا وإلى تلك الدول، حيث بلغ عدد السواح الدوليين الوافدين إلى الجزائر خلال ذلك العام ما مقداره 2070000 سائح، بينما حظيت تونس بما مقداره 6903000 سائح، أما مصر فقد أخذت مركز الصدارة بين

الجدول رقم (9): أهم مؤشرات آداء القطاع السياحي في ليبيا
وبعض الدول العربية لسنة 2010

البند / السنة	ليبيا	الجزائر	تونس	مصر	المغرب	السعودية
أعداد السواح (ألف سائح)	32.04	2070	6903	14051	9288	10850
عدد الليالي السياحية (ألف ليلة)	150.4	5939.3	35565.1	147400	18020.31	180885
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	170	323	3477	13633	8176	7536

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- الهيئة الوطنية للمعلومات، **الكتاب الاحصائي**، 2010.
- منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الأسلامية، **السياحة الدولية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي- الآفاق والتحديات**، أنقرة، 2013.
- Addel Ragab, **Recent development of TSA in Egypt**, UNWTO fourteenth meeting, Jan 14-15, 2014.
-الديوان التونسي الوطني للسياحة، الموقع الالكتروني: www.beintunisia.com
- وزارة السياحة المغربية، الموقع الالكتروني: www.tourism.gov.ma
- الهيأة العامة للسياحة والآثار بالمملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث والمعلومات السياحية، أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة 2004-2010، الموقع الالكتروني: www.mas.gov.sa

هذه الدول بما مقداره 14015000 سائح، وأتت المغرب في الترتيب الثالث بما مقداره 9288000 سائح، واستأثرت المملكة العربية السعودية – وهي بلد نفطي كليبيا – بما مقداره 10850000 سائح.

ويتضح من ذلك أن حصة ليبيا في حجم السياحة العربية ضعيف جداً بالرغم مما تنطوي عليه من موارد، حيث بلغ إجمالي نصيبها من السواح الدوليون على مستوى العالم ما نسبته 0.00004% خلال العام 2010 (منظمة التعاون الاسلامي، 2013، ص43).

ب. **تطور عدد الليالي السياحية:** وتعبر الليالي السياحية عن عدد الليالي التي يقضيها السواح في الفنادق، وقد كان عدد هذه الليالي بحسب البيانات الواردة في الجدول رقم (8) متذبذبة زيادة ونقصاناً، وذلك بحسب تطور أعداد السواح من جهة، وتغير عدد الليالي التي يقضونها في الفنادق من جهة أخرى، وقد تزايد عدد الليالي السياحية من 161.2 ألف ليلة عام 2003 إلى 198.5 ألف ليلة خلال العام 2004، وصولا إلى ما مقداره 569.2 ألف ليلة خلال العام 2005، وقد انخفض هذا العدد خلال العام 2006، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 150.4 ألف ليلة خلال العام 2010، وبمقارنة هذه الأرقام بنظيراتها في الجدول رقم (9) يتضح أن ليبيا تقع في الترتيب الأخير بين هذه الدول، وقد جاءت السعودية في الترتيب الأول بما مقداره 180.885 مليون ليلة تلتها المغرب بما يقدر بـ 180.2 مليون ليلة، ثم مصر بـ 147.4 مليون ليلة، تلتها الجزائر وتونس بما يقدر بـ 59.4 مليون ليلة و 35.6 مليون ليلة على التوالي، ويتضح من ذلك تواضع الأهمية النسبية لليبيا مقابل هذه الدول في هذا المجال.

ج. **تطور الإيرادات السياحية:** تعبر الإيرادات السياحية عن حصيلة الصرف الأجنبي المتحصل عليها من إنفاق السواح داخل البلد، وقد كانت الإيرادات السياحية في ليبيا متذبذبة زيادةً وانخفاضاً بحسب تذبذب أعداد السواح من جهة، وبحسب مدى توفر الخدمات السياحة التي ينفق عليها السواح من جهة أخرى، وقد تزايدت الإيرادات السياحية بين عامي 2003 و 2004 بنسبة 6.3% لتصل إلى 218 مليون دينار، واستمرت خلال العام 2005 في التزايد لتصل إلى 74 مليون دينار سنة 2008، ثم تزايدت إلى 170 مليون دينار سنة 2010، وبمقارنة هذه الأرقام بنظيراتها في الجدول رقم (9) الذي يبين الإيرادات السياحية في ليبيا وبعض الدول العربية للعام 2010 نجد أن الجزائر قد حققت إيرادات ضعيفة نوعا ما، بلغت 323 مليون دولار، بينما جاءت مصر في الصدارة بـــ 13.6 مليار دولار، تلتها المغرب بـــ 8.2 مليار دولار ثم تونس بـــ 3.5 مليار دولار، ويتبين مما سبق ضآلة عائدات ليبيا مقارنة بتلك الدول رغم أن المقومات السياحية والإمكانيات المالية الليبية تفوق المقومات المتاحة في العديد منها، ويدل ذلك على ضعف استفادة الدولة الليبية من هذه المقومات.

3-3-2 دور السياحة في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي:

تهدف هذه الفقرة إلى تحليل الدور الذي يلعبه قطاع السياحة في مسألة التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي، وسيتم الاعتماد في ذلك على المؤشرات الآتية:

1. مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP: من خلال الجدول رقم (10) الذي يبين مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا وبعض الدول العربية خلال الفترة 2005-2012، يتضح بجلاء ضعف مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في كل من ليبيا والجزائر مقارنة بكل من مصر والمغرب وتونس، حيث جاءت تونس في المرتبة الأولى سنة 2005 بمساهمة قدرها 18.5%، تلتها مصر بنسبة 15.7% تلتهما كل من المغرب والجزائر بنسبة 14.9% و6.5% على التوالي، وجاءت ليبيا في الترتيب الأخير بنسبة 3.5%.

الجدول رقم (10): مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا وبعض الدول العربية خلال الفترة 2005- 2012 (%)

السنة / الدولة	2005	2010	2011	2012
ليبيا	3.5	3.3	3.2	2.6
الجزائر	6.5	7.9	7.7	7.8
تونس	18.5	17.8	14.2	14.4
المغرب	14.9	19.4	18.9	19.6
مصر	15.7	17.5	14.8	14.3

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:

-Mediterranean prospects, **tourism in the Mediterranean: scenarios up to2030**, No. 1, July 2011, updated May 2013.

وخلال السنوات اللاحقة ظلت الحالة على ما هي عليه حيث انخفضت نسبة مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا إلى 2.6% سنة 2012 بينما ارتفعت في الجزائر إلى 7.8%، ولم تنخفض في تونس عن 14.4%، وارتفعت في المغرب إلى 19.6%، وانخفضت في مصر إلى 14.3%.

ويدل ذلك على ضعف دور السياحة في التنويع الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، ويعد ذلك نتيجة طبيعية لضعف الاهتمام بهذا القطاع رغم توفر المقومات السياحية بدرجة قد تفوق العديد من الدول المذكورة آنفا.

2. ميزان السياحة الدولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يتم احتساب ميزان السياحة الدولية من خلال طرح نفقات السياحة الدولية من عوائدها، ويستخدم لمعرفة صافي مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني من خلال نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (منظمة التعاون الاسلامي، 2013، ص14)، وللوقوف على المساهمة الصافية للسياحة في الاقتصاد الليبي نلجأ للجدول رقم (11) الذي يبين ميزان السياحة الدولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا وبعض الدول العربية الأخرى خلال الفترة 2002–2011.

الجدول رقم (11): ميزان السياحة الدولية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا وبعض الدول العربية خلال الفترة 2002- 2011 (%)

السنة / الدولة	2002	2004	2005	2007	2009	2011
ليبيا	- 2.4	- 1.2	- 0.9	- 1.2	- 2.42	- 6.56
الجزائر	- 0.3	- 0.2	- 0.2	- 0.1	- 0.14	- 0.14
تونس	6.3	5.8	6.1	6.1	7	4
المغرب	4.6	5.9	6.7	8.4	6.89	6.90
مصر	2.5	6.2	5.8	5.3	4.67	2.87
السعودية	-	0.8	- 1.4	- 3.7	- 3.4	- 1.33

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الأسلامية، **السياحة الدولية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي- الآفاق والتحديات**، أنقرة،،2010، 2013.
- مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، **السياحة الدولية في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي**، 2006.

ويتضح من الجدول أن دور السياحة في الاقتصادات الوطنية لكل من ليبيا والجزائر والسعودية هو دور سلبي في أغلب تلك السنوات، حيث أن الميزان السياحي منسوباً للناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول كان سالباً خلال تلك الفترة (نفقات السياحة أكثر من إيراداتها) ما عدا سنة 2004 بالنسبة للسعودية، وبين هذه الدول الثلاث كانت ليبيا أسوأ حالاً خلال السنوات 2002 و2004، حيث حقق هذا الميزان نسباً بلغت 2.4–% و1.2–% على التوالي، أما خلال الفترة 2005–2009 فقد كانت السعودية أسوأ حالا، وخلال العام 2011 كان دور السياحة في الاقتصاد الليبي ضعيفاً جداً بنسبة بلغت 6.56–%، أما تونس والمغرب ومصر فقد حققت قطاعات السياحة فيها نسباً معقولة بالنسبة لهذا المؤشر، وكانت المغرب في الترتيب الأول خلال معظم تلك السنوات بنسبة لم تنخفض عن 4.6%، أما تونس فقد حققت نسباً لم تنخفض عن 4%، بينما جاءت مصر في الترتيب الثالث بين تلك الدول بنسب لم تنخفض عن 2.87%، ويتضح من خلال ذلك ضعف

هذا المؤشر بالنسبة للاقتصاد الليبي، الأمر الذي يدل على ضعف الدور الذي يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاد الليبي.

3. الإيرادات السياحية كنسبة من إجمالي الصادرات: ويستخدم هذا المؤشر لقياس مساهمة القطاع السياحي في إيرادات الصرف الأجنبي في الدولة (منظمة التعاون الاسلامي، 2013، ص15)، وحيث أن موارد الصرف الأجنبي في ليبيا قد تركزت في القطاع النفطي بنسب لم تنخفض عن 94% (ينظر الجدول رقم 3) فإن تنمية الإيرادات السياحية يعد مصدراً مهماً لتنويع مصادر الإيرادات العامة الذي يخدم بدوره أهداف سياسات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي، وبالنظر للجدول رقم (12) الذي يبين نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي الصادرات في ليبيا وبعض الدول الأخرى يلاحظ أن ليبيا قد وقعت في الترتيب الأخير بين تلك الدول بنسب لم تزد عن 1.1%، وقد جاءت مصر في الترتيب الأول بمعدل مساهمة لم ينخفض عن 24.1%، بينما جاءت المغرب في

الجدول رقم (12): الايرادات السياحية كنسبة من إجمالي الصادرات في ليبيا وبعض الدول العربية خلال الفترة 2002- 2011

(%)

السنة / الدولة	2002	2004	2005	2007	2009	2011
ليبيا	0.8	1.1	0.9	0.2	0.37	0.05
الجزائر	0.6	0.6	0.4	0.4	0.36	0.53
تونس	17.3	20.4	20.2	17.8	16.97	12.17
المغرب	28.6	39.6	43.3	47.5	27.62	46.66
مصر	54	50	43.9	36.3	24.1	17.47
السعودية	5.1	5.8	3	2.9	2.79	2.48

المصدر: عمل الباحث بالاستناد إلى:
- منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الأسلامية، **السياحة الدولية في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي- الآفاق والتحديات**، أنقرة،،2010، 2013.
- مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، **السياحة الدولية في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي**، 2006.

الترتيب الثاني بنسب لم تنخفض عن 27.62%، وجاءت تونس في الترتيب الثالث بنسب لم تنخفض عن 12.17%، أما الجزائر فقد حققت هي الأخرى مساهمات ضعيفة للإيرادات السياحية في إجمالي الصادرات لم تزد عن 0.6%، وكانت في معظم هذه الفترة أسوأ حالا من ليبيا، ويتضح من ذلك أن مساهمة القطاع السياحي في تنويع مصادر الصرف الأجنبي في ليبيا قد كانت ضعيفة ومتقلبة في ذات الوقت.

ونستنتج من خلال استعراض المؤشرات السابقة أن الدور الذي تلعبه السياحة في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي لازال ضعيفاً ودون المستوى المأمول، خاصة في ظل وفرة المقومات السياحية على الأرض الليبية.

3-3 آليات تفعيل دور القطاع السياحي في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي:

تستهدف هذه الفقرة طرح مجموعة من الآليات اللازمة للرفع من آداء القطاع السياحي وتفعيل دوره في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.

1. تطوير البنية التحتية للقطاع السياحي: تشمل مرافق البنية التحتية اللازمة لتنمية القطاع السياحي المواصلات ومرافق الإيواء السياحي (الفنادق والقرى السياحية والمنتجعات وغيرها)، إضافة إلى المطاعم والأسواق والمتاحف والمنتزهات (الخولي 2000، ص11)، وتعاني ليبيا من تدني مستوى تلك المرافق وقلتها بشكل لا يتيح للنشاط السياحي الانطلاق والمساهمة في تنوع مصادر الدخل (مجلس التخطيط العام، 2001، ص7). وعلى ذلك فلابد من حث الاستثمار المحلي والأجنبي للمساهمة في تطوير البنى التحتية المطلوبة لهذا القطاع.

2. تفعيل دور المصارف في دعم وتمويل المشروعات السياحية: يعد رأس المال ركيزة أساسية للاستثمار، وتعد المصارف إحدى قنوات التمويل التي يمكن أن تساعد على زيادة الاستثمارات في هذا المجال، وبالنظر لحجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع السياحي المبين في الجدول رقم (5) يلاحظ أنه لا يقع ضمن أولويات النشاط الإقراضي للمصارف التجارية، وعلى هذا فلا بد لهذه المصارف من ممارسة دور أكثر فعالية للمساهمة في نمو هذا القطاع.

3. تكوين العمالة المدربة: يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات المستوعبة للعمالة، حيث استوعب ما يقدر بـ 3.4% من إجمالي الوظائف على مستوى العالم (WTO,2014,P_4)، ويعد التدريب والتأهيل ضروري جداً للعمالة السياحية، وذلك لتقديم خدمة سياحية تنافسية ذات جودة عالية تلبي أذواق ورغبات السواح (خنشور وآخرون، 2010، ص1)، ولتطوير المستوى التدريبي للعمالة السياحية في ليبيا لابد من الاهتمام بالتعليم والتدريب السياحي، وذلك بإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة في هذا الشأن، وتطوير القائم منها (مجلس التخطيط العام، 2001،ص7).

4. دور التشريعات والقوانين: تعد التشريعات من أهم العناصر المؤثرة في النشاط السياحي، حيث أنها تضمن الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار السياحي عن طريق منح التسهيلات للمستثمرين (كالإعفاءات الضريبية) وتسهيل الإجراءات، وعلى هذا فإن ليبيا تحتاج للاهتمام بالجانب التشريعي المتعلق بالسياحة من حيث إصدار قانون ينظم النشاط السياحي ويتناغم مع بقية القوانين الأخرى، ولا بد أن يراعي هذا القانون توفير الضمانات للاستثمارات السياحية، وحماية

وصيانة المواقع الأثرية والسياحية، وتسهيل وتبسيط الإجراءات الخاصة بتوافد السواح الدوليون كإجراءات الحصول على التأشيرة وغيرها.

5. **الاهتمام بالترويج السياحي:** وفي هذا الجانب لابد من الاهتمام بالطرق الحديثة المتعلقة بفنون التسويق الالكتروني (التسويق عبر الانترنت)، حيث يعد التسويق السياحي عاملاً مهما في تحقيق التنمية السياحية (فراح وبودقة، 2012، ص1) وذلك نظراً لما يلعبه من دورٍ في التعريف بالمنتج السياحي المحلي.

6. **الاستقرار السياسي والأمني:** يعتمد ازدهار صناعة السياحة في بلدٍ ما اعتماداً أساسياً على الحالة السياسية والأمنية، فكلما كانت الحالة السياسية وبالتالي الأمنية مستقرة كلما شجع ذلك على توافد المزيد من السواح.

7. **اكتشاف وصيانة وتطوير مقومات الجذب السياحي:** يشتمل ذلك على حماية وصيانة المواقع الأثرية والتاريخية، وتخريط البلاد سياحياً وإصدار قرارات إضفاء الصبغة السياحية على المواقع ذات الجذب السياحي، إضافة إلى التنقيب عن المواقع الأثرية التي لم تكتشف بعد.

8. **تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي:** لازال القطاع الخاص في ليبيا لم يأخذ فرصته في المشاركة بفعالية في النشاط الاقتصادي، ويتوجب على الدولة في هذا الشأن العمل على توفير المناخ الملائم لنمو وتطور القطاع الخاص في مجال الاستثمار السياحي، وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات التي تسهل عمله، وتوفير التمويل الكافي له عن طريق المصارف.

رابعا: النتائج والتوصيات:

4-1 النتائج:

من خلال ما تم طرحه في هذه الدراسة يمكن الخلوص إلى النتائج التالية:

1. برزت ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي مع بداية إنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية خلال النصف الأول من عقد الستينات من القرن العشرين.
2. خصصت الدولة الكثير من الاستثمارات لتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى في إطار التنويع الهيكلي للاقتصاد، وذلك من خلال خطط وبرامج التنمية التي نفذت خلال العقود الماضية، وتم التركيز في ذلك على قطاعي الزراعة والصناعة وقطاعات البنية التحتية.
3. لازال الاقتصاد الليبي يعاني من الاختلال الهيكلي الذي يتمثل في التركز القطاعي للناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات العامة، التي تتركز جميعها في القطاع النفطي.

4. تتوفر الأرض الليبية على الكثير من مقومات الجذب السياحي المتمثلة في الآثار والمباني التاريخية، إضافة إلى المقومات الطبيعية التي تتمثل في الموقع والمناخ والتنوع التضاريسي الجذاب الذي يتضمن الشواطئ والجبال والأودية، وفضلاً عن ذلك تتمتع ليبيا بمستوى معقول من البنية التحتية اللازمة لنمو النشاط السياحي.

5. تدني مستوى الاستثمار السياحي من خلال مؤشرات متعددة منها حصة قطاع الفنادق والمطاعم في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت المخطط، وحصة القطاع السياحي في إجمالي الائتمان المصرفي، إضافة إلى حصته في مخصصات ميزانية التحول، وكذلك الأمر فإن طاقات الإيواء السياحي التي تعبر عن فعالية الاستثمار السياحي هي الأخرى متدنية مقارنة بالدول الأخرى التي تحظى بمقومات سياحية مماثلة.

6. الآداء الاقتصادي للقطاع السياحي ضعيفٌ جداً مقارنةً بالدول الأخرى المجاورة، وذلك من حيث تدفق السواح الدوليون وعدد الليالي السياحية وحجم الإيرادات السياحية.

7. يلعب القطاع السياحي دوراً ضعيفاً في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي، حيث أن مساهمة السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، إضافةً إلى ضعف نسبة ميزان السياحة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي الصادرات.

8. طرحت الدراسة عدة آليات من شأنها تطوير القطاع السياحي لزيادة مساهمته في تنويع مصادر الدخل، منها تطوير البنية التحتية، وتفعيل دور المصارف في تمويل القطاع السياحي، وتكوين العمالة المدربة، وسن التشريعات الملائمة لنمو القطاع السياحي، وتوفير المناخ السياسي والأمني الملائم، وتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي، وتطوير وصيانة مقومات الجذب السياحي.

4-2 التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

1. إعادة تشكيل سياسات التنويع الهيكلي بشكل يتناسب والمزايا النسبية التي تتمتع بها ليبيا، بحيث يتم التركيز على القطاعات المؤهلة للمساهمة في تنويع مصادر الدخل، كالقطاع السياحي.

2. الاهتمام بمقومات الجذب السياحي من حيث تخريط المواقع السياحية وحمايتها وتطويرها.

3. تطوير البنية التحتية اللازمة لنمو وتطور القطاع السياحي كالطرق والمواصلات ومرافق الإيواء السياحي.

4. الاهتمام بالتسويق الالكتروني للمنتج السياحي الليبي والتعريف به دولياً، وذلك لجذب المزيد من السواح الدوليين.

5. العمل على توفير البيئة التشريعية والقانونية الملائمة لنمو وتطور القطاع السياحي، وذلك بسن القوانين التي تحمي وتشجع المستثمرين والسواح.

6. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وجذبه للاستثمار في مجال السياحة لما لذلك من دور في تطوير آداء هذا القطاع ورفع نسبة مساهمته في تنويع الاقتصاد.

7. توفير المناخ الأمني المناسب والمستقر اللازم لازدهار الحركة السياحية الدولية في ليبيا.

8. الاهتمام بالمراكز والمعاهد التدريبية في المجال السياحي، وذلك سعيا وراء تكوين العمالة المدربة التي يحتاجها القطاع السياحي.

خامساً: المراجع:

5-1 المراجع العربية:

1. الكتب:

- عتيقة، علي أحمد (1972)، **أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1959-1969**، بيروت، دار الطليعة.
- يونس، فضل أحمد (1993)، **الجغرافيا السياحية**، بيروت، دار النهضة العربية.
- الطيب، سعيد صفي الدين (2005)، **دراسات في جغرافية ليبيا السياحية**، طرابلس، المكتب الوطني للبحث والتطوير.
- القزيري، سعد خليل (2006)، **التخطيط للتنمية السياحية في ليبيا**، بيروت، دار النهضة العربية.
- الترهوني، ميلاد محسن (2008)، **السياحة البيئية والتنمية المستدامة- دراسة نموذج المجتمع الليبي**، القاهرة، دار الحرم للتراث.

2. الدوريات:

- مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية (2006)، **السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي- الآفاق والتحديات**.
- شبوطي، حكيم (2011)، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد 5.
- سعيدي، يحي (2013)، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر**، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36.
- معراج، هواري (2004)، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية- حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، العدد 1.
- الخولي، سيد فتحي (2000)، **تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والتجارة، الرياض، العدد 1.
- فراح، رشيد و بودلة، يوسف (2012)، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيصر، العدد 12.

3. الندوات والمؤتمرات:

- الهيأة العليا للسياحة، البرنامج الاقتصادي: **الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة- حالة المملكة العربية السعودية**، بحث مقدم لندوة (الأثر الاقتصادي للسياحة- مع تطبيقات على المملكة)، أبها، 19-06/21/ 2001.

4. الدراسات والتقارير والنشرات الاحصائية:

- صندوق النقد العربي، **نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2002-2011**، العدد 33، 2013.

- مصرف ليبيا المركز، **النشرة الاقتصادية الفصلية**، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.
- مصرف ليبيا المركزي، **الاحصاءات النقدية والمالية 2000- 2010**.
- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، **التقرير الوطني للتنمية البشرية**، 1999.
- مجموعة من الأساتذة، **ليبيا في عشرين عاماً 1969- 1989- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، 1989.
- صندوق النقد الدولي، **استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي في ليبيا**، 2006.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال الفترة 1962-2006**، بنغازي، 2010.
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات (أ)، **السلسلة الزمنية لاحصاءات التجارة الخارجية 1954-2003**.
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات (ب)، **ملخص احصاءات التجارة الخارجية لعام 2010**.
- منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (SESRIC)، **السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي- الآفاق والتحديات**، أنقرة، تركيا، 2010.
- منظمة التعاون الاسلامي، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (SESRIC)، **السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي- الآفاق والتحديات**، أنقرة، تركيا،2013.
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، **السياحة المستدامة- المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة**، 2013.
- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات (ج)، **الكتاب الاحصائي، 2009، 2010**.
- وزارة المالية، **مخصصات ومصروفات ميزانية التحول للسنوات 2001-2008**.
- مجلس التخطيط العام، **دراسة إمكانيات وسبل تنمية موارد بديلة للنفط لتمويل الخزانة العامة**، دراسة غير منشورة، طرابلس، 2001.
- عادل رجب، **نحو تعزيز تنافسية السياحة في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2011.
- فارس، محمود علي و شلوف، فيصل مفتاح، **الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الاقتصاد الليبي**، 2010.

5. المواقع الالكترونية:

- وزارة السياحة المغربية، الموقع الالكتروني: WWW.TOURISM.GOV.MA
- الديوان التونسي للسياحة، الموقع الالكتروني: WWW.BEINTUNISIA.COM
- الزني، عبد الباري شوشان، **هوية الاقتصاد الليبي- خلفية التنمية في ليبيا**، الموقع الالكتروني: WWW.NPC.GOV.LY
- الهيأة العامة للسياحة والآثار بالمملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث والمعلومات السياحية، **أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة 2004-2010**، الموقع الالكتروني: WWW.MAS.GOV.SA

5-2 المراجع الانجليزية،

- World travel and tourism organization (WTO), *Annual report*, 2012, Libya.
- World travel and tourism organization (WTO), *travel and tourism economic impact*, 2014, Libya.
- World travel and tourism organization (WTO), *travel and tourism economic impact*, 2014, world.
- Mediterranean prospects, *tourism in the Mediterranean up to 2030*, No. 1 May 2013.
- Adel Ragab, *recent development of STA in Egypt*, UNWTO fourteenth meeting, Jan 14-15, 2014.